

دال - صون السلام والأمن الدوليين الإجراءات الأولية

بيان صادر عن الرئيس في جلسة مجلس الأمن

٥٧٠٥ المعقودة في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧

أدرج مجلس الأمن، في جلسته ٥٧٠٥ المعقودة في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧^(٤٧)، في جدول أعماله رسالة مؤرخة ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ موجهة إلى الأمين العام من ممثل بلجيكا لدى الأمم المتحدة أحال بها ورقة مفاهيمية أعدت من أجل المناقشة المفتوحة بشأن الموارد الطبيعية والصراعات^(٤٨).

وجرى التسليم في الورقة بأن المجلس تصدى بالفعل من خلال عملياته لحفظ السلام والجزءات لحالات صراع مرتبطة بالموارد الطبيعية. وذكر ممثل بلجيكا في الورقة أن هدف هذه المناقشة في المجلس، في جملة أمور، هو استكشاف السبل التي يمكن بها تعزيز فعالية عمل مجلس الأمن في هذا المجال. وقدمت الورقة أيضا معلومات عن عملية كيمبرلي، وهي جهد مشترك بين الدول والقطاع الخاص والمجتمع المدني لإقامة نظام عالمي لإصدار شهادات منشأ الماس الخام. وشملت المسائل التي يتعين النظر فيها دور المجلس في تشجيع المبادرات المضطلع بها والكشف المبكر بالنظر إلى أن تحسين

(٤٧) للاطلاع على المزيد من المعلومات بشأن المناقشة التي دارت في هذه الجلسة انظر الفصل السادس، الجزء الثاني، القسم باء، الحالة ١١ (د)، فيما يتعلق بالعلاقات مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ والفصل الحادي عشر، الجزء الثالث، القسم باء، فيما يتعلق بالمادة ٤١ من الميثاق؛ والفصل الثاني عشر، الجزء الأول، القسم دال، الحالة ١٠، فيما يتعلق بالمادة ٢ (٧) من الميثاق، والفصل الثاني عشر، الجزء الثاني، القسم ألف، الحالة ١٧، فيما يتعلق بالمادة ٢٤ من الميثاق.

(٤٨) S/2007/334.

حوكمة الموارد الطبيعية عند انتهاء الصراع ليس مسؤولية المجلس الرئيسية؛ والدروس المستفادة من عمليات حفظ السلام، وسبل تزويد ولاياتها بالقدرة الكافية للتعامل مع الجزاءات؛ والتحول وفي حالات انتهاء الصراع، عن النهج الذي تحركه الجزاءات إلى نهج موجه نحو إعادة بناء قطاع الموارد الطبيعية، يحيل مجلس الأمن أثناءه مسؤولياته إلى هيئات أخرى.

وأدلى ببيانات جميع أعضاء المجلس^(٤٩) وممثلو الأرجنتين، وأستراليا، وألمانيا (باسم الاتحاد الأوروبي)^(٥٠)، وأيسلندا، وباكستان، والبرازيل، وبنن، وبوتسوانا، وتونس (باسم مجموعة الدول الأفريقية)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسنغال، وسويسرا، وكندا (باسم أستراليا ونيوزيلندا أيضا)، وليختنشتاين، ومصر، والنرويج، ونيوزيلندا، والهند، واليابان^(٥١).

واستمع المجلس إلى إحاطات من وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، ورئيسة الجمعية العامة، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ووجه وكيل الأمين العام الانتباه إلى القرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥) الذي سلم فيه المجلس بالصلة بين الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية والصراعات. وأشار إلى أن التدابير المحددة الأهداف التي يفرضها المجلس تضطلع بدور حاسم في استدامة عمليات السلام، وأن عمليات حفظ السلام يمكنها أن تؤدي دورا حيويا في رصد التطورات في الميدان، وإنفاذ

(٤٩) مثل إندونيسيا نائب وزير خارجيتها.

(٥٠) أيدت البيان أرمينيا، وألبانيا، وأوكرانيا، وتركيا، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، وكرواتيا.

(٥١) دعي ممثل أنغولا إلى المشاركة، لكنه لم يدل ببيان.

الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي يجري من خلاله مناقشة النهج التنموية لاستخدام الموارد الطبيعية^(٥٤).

واعترف معظم المتحدثين بقدرات الموارد الطبيعية في إثارة الصراع وتفاقمه وإطالة أمده وكرروا رأيا مفاده أن انعدام التنمية كان السبب الكامن وراء هذه الصراعات. وشددوا على الحاجة إلى الشفافية والحكم الرشيد في إدارة الموارد الطبيعية؛ ودعوا إلى تعزيز القدرة على منع نشوب الصراعات وإلى اتباع نهج شمولي يعتمد على التنسيق من قبل هيئات الأمم المتحدة، خصوصا في الجمعية العامة ولجنة بناء السلام. ودعا عدد من المتكلمين أيضا إلى وضع تعريف أوسع للمساءلة عن الصراعات الناجمة عن الموارد الطبيعية، والتي لم تشمل فقط العرض ولكن أيضا الطلب. وناقش المتحدثون أيضا، في جملة أمور، سبل تحسين فعالية الجزاءات المحددة الأهداف؛ وأوجه قصور وفوائد عملية كيمبرلي للماس والتوازن المناسب بين مسؤولية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة ومجلس الأمن.

وكرر عدد من المتحدثين ما قيل عن التركيز على سيادة الدول على مواردها الطبيعية وفقا لمصلحة تنميتها ورفاه شعوبها^(٥٥). وأكد ممثل قطر أن فرض أي نفوذ لمجلس الأمن على هذه الموارد يعد خرقا للقانون الدولي، ويجعل سيادة الدول على مواردها الطبيعية محدودة، كما يرد في قرار الجمعية العامة ١٨٠٣ (د-١٧)^(٥٦). وأشار ممثلا بيرو ومصر إلى أنه ينبغي للمجلس تعزيز القدرات الوطنية على

(٥٤) المرجع نفسه، الصفحتان ٧ و ٨.

(٥٥) المرجع نفسه، الصفحة ٢١ (الصين) والصفحة ٢٨ (الاتحاد الروسي)؛ و (S/PV.5705 (Resumption 1)، الصفحة ٣ (الهند)؛ و الصفحة ٦٧ (باكستان).

(٥٦) (S/PV.5705)، الصفحة ١٠.

الجزاءات والحظر، ودعم قدرات الدول. ولا يمكن للجزاءات وعمليات حفظ السلام بمفردها أن تفضي إلى حلول مستدامة لهذه المشكلة، والمطلوب، مع ذلك، هو التزام جميع أصحاب المصلحة بالاقترام العادل للموارد الطبيعية وبالحكم الرشيد، والمساءلة، والشفافية. ودعا إلى تعزيز استراتيجيات لمنع اندلاع الأزمات؛ وإدراج إدارة الموارد الطبيعية في عمليات السلام والدساتير؛ والجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية، والدول الأعضاء، والمنظمات غير الحكومية لتنظيم ممارسات قطاع الأعمال وتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات والانتباه إلى إمكانية التحدي المتعلق بالموارد الطبيعية في توفير فرص للتعاون الوطني^(٥٧).

وأكدت رئيسة الجمعية العامة الحاجة إلى تعاون وتنسيق أكبر بين المجلس والجمعية العامة، وأضافت أنه يجب على المجتمع الدولي أن يشجع على الاستخدام الفعال والرشيد للموارد الطبيعية في إطار احترام الحقوق السيادية لجميع الدول^(٥٨).

وأكد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن الصراعات الناجمة عن الموارد الطبيعية تتطلب نهجا متكاملة متعددة التخصصات نظرا لأن هذه الصراعات عادة ما تكمن جذورها في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تدعم عملاً يتخذ في وقت مناسب وذلك من خلال جعل الموارد الطبيعية عاملا مستقراراً ومصدراً للتنمية، والنهوض بتنويع الاقتصاد والمساعدة في بناء حكومة قوية يمكن مساءلتها. واقترح وضع إطار لمجلس

(٥٧) (S/PV.5705)، الصفحتان ٤ و ٥.

(٥٨) المرجع نفسه، الصفحتان ٦ و ٧.

بيان صادر عن الرئيس في جلسة مجلس الأمن ٥٧٣٥ المعقودة في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٧

أدرج مجلس الأمن، في جلسته ٥٧٣٥ المعقودة في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٧^(٦٠)، في جدول أعماله البند المعنون "حفظ السلام والأمن الدوليين: دور مجلس الأمن في منع نشوب النزاعات وحلها، ولا سيما في أفريقيا"، ورسالة مؤرخة ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٧ موجهة إلى الأمين العام من ممثل الكونغو أحال بها ورقة مفاهيمية عن الموضوع^(٦١). وفي الورقة، أكد ممثل الكونغو من جديد القرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥)، الذي أعرب المجلس فيه عن تصميمه على تعزيز فعالية الأمم المتحدة في مجال منع نشوب الصراعات المسلحة. وأشار بعد ذلك إلى أن هذه المناقشة ترمي إلى الترويج لاستراتيجية شاملة لمنع الصراعات بالاستفادة من الآليات الدولية أو الإقليمية أو دون الإقليمية القائمة. وفيما أعرب عن أسفه لأن مجلس الأمن يركز في أحيان كثيرة جدا على ردود الأفعال على الصراعات بدلا من التركيز على منع نشوبها، اقترح عددا من نقاط المناقشة مثل دور مجلس الأمن في إضفاء الطابع المؤسسي على منع نشوب الصراعات في منظومة الأمم المتحدة وكيف يتسنى ضمان اتساق الآليات الأفريقية القائمة لتسوية النزاعات واضطلاعها بوظائفها.

وأدى بيانات جميع أعضاء المجلس، فضلا عن الأمين العام، وممثل هايتي باسم رئاسة الجمعية العامة، وممثل غانا بصفته الرئيس بالنيابة للجنة التنظيمية التابعة للجنة بناء

(٦٠) للاطلاع على المزيد من المعلومات بشأن المناقشة التي دارت في هذه الجلسة انظر الفصل السادس، الجزء الثاني، القسم باء، الحالة ١١ (هـ)، فيما يتعلق بالعلاقات مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ والفصل الثاني عشر، الجزء الثالث، القسم ألف، فيما يتعلق بالفصل الثامن من الميثاق.

(٦١) S/2007/496.

الإدارة المستقلة للموارد الطبيعية المتفق عليها في اتفاقات السلام^(٥٧).

وأدى الرئيس (بلجيكا) ببيان باسم المجلس^(٥٨)، وفي جملة ما أورده المجلس في البيان أنه:

شدد على أهمية تحسين عمل لجان الجزاءات ومختلف أفرقة الخبراء القائمة التي أنشأها مجلس الأمن وتعزيز مساهماتها، عند التصدي لتأثير الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية على الصراعات في البلدان قيد نظره؛ وأشار أيضا إلى العمل الذي اضطلع به الفريق العامل غير الرسمي التابع للمجلس والمعني بالمسائل العامة المتعلقة بالجزاءات (في عام ٢٠٠٦)، وأشار في هذا الصدد إلى تقريره^(٥٩)؛

واعترف بالدور البالغ الأهمية الذي يمكن أن تؤديه لجنة بناء السلام، إلى جانب جهات فاعلة أخرى تابعة للأمم المتحدة وغير تابعة لها، في حالات ما بعد الصراع، في مساعدة الحكومات، بناء على طلبها، على ضمان جعل الموارد الطبيعية محركا للتنمية المستدامة؛

ولاحظ المساهمة المهمة التي تقدمها المبادئ والمعايير الطوعية في تشجيع المؤسسات المتعددة الجنسيات على أن تتبع في تسيير أعمالها نهجا يتسم بالمسؤولية، من قبيل النهج التي تنص عليها المبادئ التوجيهية للمؤسسات المتعددة الجنسيات وأداة توعية المؤسسات المتعددة الجنسيات بالمخاطر في المناطق التي تتسم بوهن مؤسسات الحكم اللتان وضعتهما منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والاتفاق العالمي للأمم المتحدة؛

وأكد في سياق إصلاح قطاع الأمن في بيئات ما بعد انتهاء الصراع، أهمية وجود هيكل وطني للأمن والجمارك تتسم بالشفافية والفعالية من أهمية في مراقبة الموارد الطبيعية وإدارتها بشكل فعال للحيلولة دون الحصول على تلك الموارد والاتجار بها واستغلالها بشكل غير مشروع؛

وسلم بضرورة أن تعتمد الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والحكومات المعنية، في حالات الصراع المسلح وما بعد الصراع المسلح، نهجا أكثر اتساقا، وبخاصة تمكين الحكومات في حالات ما بعد الصراع من تحسين إدارة مواردها.

(٥٧) المرجع نفسه، الصفحة ٢٠ (بيرو)؛ والصفحة ٣٨ (مصر).

(٥٨) S/PRST/2007/22.

(٥٩) S/2006/997.

أن الأمر متروك لكل دولة لكي تتحمل مسؤولية منع الصراعات^(٦٣).

ودعا الرئيس بالنيابة للجنة التنظيمية التابعة للجنة بناء السلام إلى زيادة التعاون بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام. وأقر بأن تركيز المناقشة على أفريقيا أمر له أهمية، بوجه خاص، فقد وجهت اللجنة جل اهتمامها حتى ذلك الحين إلى البلدان الأفريقية. وأقر بعدئذ بالعمل الذي قام به الفريق العامل المخصص التابع لمجلس الأمن المعني بمنع الصراعات، طوال السنوات العشر الماضية. وأكد أنه يتطلع إلى بحث السبل لتحسين مشاركة مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي^(٦٤).

وأجمع المتحدثون على تأكيد أهمية منع الصراعات بطريقة شاملة واستراتيجية وحددوا التزامهم بتعزيز دور المجلس في منع الصراعات وتسويتها بجميع أشكالها.

ولكن العديد من المتحدثين أعربوا عن أسفهم إزاء ميل المجلس للنظر في الأسباب الجذرية للصراع بعد نشوب القتال فقط^(٦٥). وأشار ممثل غابون إلى أنه في حين ينبغي أن يكون منع نشوب الصراعات المهمة الأولى لمجلس الأمن، فقد حقق في السنوات الأخيرة نجاحاً محدوداً في هذا المجال^(٦٦). وأشار ممثل كينيا إلى أن المجلس كثيراً ما وقع في فخ نمجه التقليدي المعني بحفظ السلام، وأضاف أنه، نظراً لأن حفظ السلام أكثر تكلفة، فينبغي توجيه الطاقات إلى منع

السلام، وممثلو الأرجنتين، وأوغندا، والبرتغال (باسم الاتحاد الأوروبي ودول أخرى)، وبنن، والجزائر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان، وسويسرا، وغابون، وغواتيمالا، وفيت نام، وكرواتيا، وكندا، وكينيا، وليبيا، وناميبيا، والنرويج، وهندوراس، واليابان.

وشدد الأمين العام، عند افتتاح المناقشة، على ضرورة تكريس المزيد من الموارد لمنع الصراعات والوساطة. وعلى الرغم من حدوث انخفاض نسبته ٤٠ في المائة في الصراعات المسلحة حول العالم منذ التسعينات، وينسب الفضل في ذلك جزئياً إلى التوسع في أنشطة الأمم المتحدة لصنع السلام وحفظ السلام ومنع نشوب الصراعات، دعا إلى وجود إرادة سياسية دولية مستمرة لتعزيز إجراءات المنع بأوسع معانيها. وأعلن، على وجه الخصوص، أنه سيقدم في الأشهر القليلة المقبلة اقتراحات لتعزيز قدرات إدارة الشؤون السياسية، بهدف زيادة الاستفادة الفعالة مما يقوم به من مساع حميدة، حيث أنه يؤمن بالمشاركة والحوار لا بالمواجهة. وأضاف أنه يمكن للمنظمات الإقليمية أن تسهم بقسطها وأكد أن التنمية المستدامة وبناء السلام في البلدان الخارجة من صراعات عوامل بالغة الأهمية^(٦٧).

وأكد ممثل هايتي، وهو يتكلم باسم رئيسة الجمعية العامة، أنه ما زال يوجد مجال لإحراز تقدم صوب تعزيز هذا التنسيق والتعاون بين الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمين العام. ومع ذلك، فإن إنشاء لجنة بناء السلام في عام ٢٠٠٥، شكل خطوة هامة للأمام في مجال منع نشوب الصراعات. وأكد، في التحليل النهائي،

(٦٣) المرجع نفسه، الصفحتان ٥ و ٦.

(٦٤) المرجع نفسه، الصفحتان ٦ و ٧.

(٦٥) المرجع نفسه، الصفحة ٧ (بنما)؛ والصفحة ١٠ (سلوفاكيا)؛ والصفحة ١٣ (إيطاليا)؛ والصفحة ١٥ (المملكة المتحدة).

(٦٦) المرجع نفسه، الصفحة ٢١.

(٦٧) S/PV.5735، الصفحات ٣-٥.

هناك سلام ليحفظ، وتوفير الدعم اللوجستي والمالي إلى البلدان التي تضطلع بعمليات حفظ السلام بالنيابة عنه^(٧٤). وأيد ذلك ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية^(٧٥). وأضاف ممثل اليابان بخصوص هذه المسألة، أنه على العكس من ذلك ينبغي، من حيث المبدأ، أن تكون كل منظمة مسؤولة عن تكاليفها. وفي الحالات التي يُبحث في إمكانية تقديم دعم مالي، ينبغي أن ينظر المجلس في ذلك على أساس كل حالة على حدة، "مع مراعاة ما إذا كان ذلك الدعم متسقا مع المبادئ الناظمة لعمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة"^(٧٦).

وبغية تعزيز استراتيجيات منع الصراعات، دعا كثير من المتحدثين إلى التنسيق الفعال بين وداخل أجهزة الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن وبرامجها وصناديقها ووكالاتها ولجنة بناء السلام المشاركة في صوغ السياسات وتنفيذها وتقييم المخاطر والإنذار المبكر وأفضل الممارسات^(٧٧). وقال ممثل البرتغال وهو يتحدث باسم الاتحاد الأوروبي، إن هناك حاجة إلى المزيد من التعاون والتنسيق في هذا المجال، ليس بين الهيئات الرئيسية في الأمم المتحدة فحسب، بل أيضا بينها وبين الجهات الفاعلة الأخرى بما فيها

(٧٤) S/PV.5735 (Resumption 1)، الصفحة ٣.

(٧٥) المرجع نفسه، الصفحة ٨.

(٧٦) المرجع نفسه، الصفحة ١٥.

(٧٧) S/PV.5735، الصفحة ٩ (بيرو)؛ والصفحة ١١ (سلوفاكيا)؛ والصفحة ١٢ (إيطاليا)؛ والصفحة ٢١ (الصين)؛ والصفحة ٢٤ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ٢٦ (إندونيسيا)؛ والصفحة ٢٧ (فرنسا)؛ والصفحة ٢٩ (الكونغو)؛ والصفحة ٣١ (البرتغال باسم الاتحاد الأوروبي)؛ والصفحة ٣٤ (النرويج)؛ والصفحة ٤٠ (الأرجنتين)؛ و S/PV.5735 (Resumption 1)، الصفحة ٦ (فيت نام)؛ والصفحة ٧ (كينيا)؛ والصفحة ١٠ (كرواتيا)؛ والصفحة ١٤ (اليابان).

الصراعات^(٧٧). وأيد هذه الفكرة ممثل الجزائر^(٦٨). ودعا ممثل سلوفاكيا من جانبه إلى التحول من "ثقافة رد الفعل" إلى "ثقافة منع الصراعات"^(٦٩). وأشار ممثل السودان إلى أنه سيكون من الأجدى أن يجعل مجلس الأمن في صدارة أولوياته التسويات السياسية^(٧٠). واستشهد ممثل كندا، بمثال "الآثار التي تؤدي إلى زعزعة الاستقرار" في المنطقة المترتبة على الأزمة الاقتصادية وأزمة نظام الحكم في زمبابوي، ودعا إلى تكثيف الدبلوماسية الإقليمية وحث المجلس على تلقي إحاطات إعلامية بصورة منتظمة بشأن هذه "الحالة الآخذة في التدهور على نحو مضطرد"^(٧١).

وأشار ممثل الصين، وممثلون آخرون أيضا إلى ضرورة تعزيز الدبلوماسية الوقائية^(٧٢). واقترح ممثل الاتحاد الروسي أن يكون من المكونات الرئيسية في استراتيجية تعزيز السلام إنشاء بنية أمنية فعالة لعموم أفريقيا ترمي في الوقت ذاته إلى منع نشوب الصراعات وحلها وإلى إيجاد حل شامل لقضايا إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع^(٧٣).

وركز ممثل أوغندا مداخلته على حفظ السلام. وحث المجلس وهو يضرب المثل بالصومال على وضع حد لممارسة عدم الإذن بعمليات حفظ السلام حيث لا يكون

(٦٧) S/PV.5735 (Resumption 1)، الصفحة ٧.

(٦٨) المرجع نفسه، الصفحة ١٣.

(٦٩) S/PV.5735، الصفحة ١٠.

(٧٠) المرجع نفسه، الصفحة ٣٤.

(٧١) المرجع نفسه، الصفحة ٣٨.

(٧٢) المرجع نفسه، الصفحة ٢١ (الصين)؛ والصفحة ٢٥ (الاتحاد الروسي)؛ و S/PV.5735 (Resumption 1)، الصفحة ٦ (فيت نام).

(٧٣) المرجع نفسه، الصفحة ٢٥.

منع محددة، وهي على سبيل المثال نشر الوعي والبعثات السياسية أو بعثات الوساطة، والانتشار الوقائي^(٨٥). ومع ذلك أشار ممثل سويسرا إلى أن تعزيز قدرات الوساطة والمساعي الحميدة لا يمكن أن يعتمد على النوايا الطيبة من جانب الجهات المساهمة وأنه يجب تكريس مساهمات مقرررة جديدة خصيصاً^(٨٦). بينما دعا ممثل الصين إلى تعزيز دور الأمين العام من خلال مساعيه الحميدة^(٨٧)، ويعتقد ممثل الجزائر أن الأمين العام أيضاً له دور في التنسيق بين جميع الجهات الفاعلة في منع نشوب الصراعات^(٨٨)، ودعا ممثل بيرو المجلس إلى استخدام أدوات مثل آليات الإنذار المبكر التي يعرضها الأمين^(٨٩). ولكن ممثل غواتيمالا حذر من إضفاء الطابع المؤسسي على فريق الأصدقاء لمنع نشوب الصراعات الذي اقترحه الأمين العام نظراً لأن تعزيز الاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة يعتبر أولوية^(٩٠). وقال ممثل سلوفاكيا إنه يجب إيلاء مسألة منع الصراعات الاهتمام الجاد في ما يجري حالياً في عملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة^(٩١).

وأيد عدد من المتحدثين على وجه التحديد تعزيز قدرة إدارة الشؤون السياسية في منع نشوب الصراعات والوساطة. وشدد ممثل إيطاليا على وجه الخصوص على أهمية

المنظمات غير الحكومية^(٧٨). وأكد عدد من الوفود بالفعل أن دعم المجتمع المدني أمر مهم لأنه شريك هام في منع نشوب الصراعات^(٧٩). وأضاف ممثل النرويج أنه لكي تنجح الأمم المتحدة في عمليات الأمن فلا بد أن يُنظر إليها على أنها طرف فاعل موحد وأنها قادرة على أن تعمل بصوت واحد^(٨٠). وأثارت أيضاً ممثلة ناميبيا فكرة إضفاء الطابع الرسمي على العلاقة بين مجلس الأمن وجميع الكيانات المشاركة في منع نشوب الصراعات^(٨١). واقترح ممثل اليابان أن يميل المجلس إلى لجنة بناء السلام مهمة متابعة المشاكل المتصلة بتوطيد السلام التي جرت مناقشتها في المناقشة الموضوعية بشأن هذا الموضوع^(٨٢).

واتفق العديد من المتحدثين أيضاً على الحاجة إلى تعزيز قدرة وولاية الأمانة العامة لمنع الصراعات. ودعا ممثل المملكة المتحدة إلى زيادة قدرة الأمانة العامة على التحليل السياسي وتقييم الصراع، واتباع "نهج أكثر تنسيقاً" للإنذار المبكر من خلال منظومة الأمم المتحدة^(٨٣). وقد ردد هذا الموقف ممثل فرنسا الذي أضاف أنه ينبغي توفير الوسائل للأمانة العامة لتصبح أفضل وأسرع اطلاعاً على النذر المتعددة التي توحى بوقوع أزمة^(٨٤)، واقترح ممثل بنن تدابير

(٧٨) S/PV.5735، الصفحة ٣١.

(٧٩) S/PV.5735، الصفحة ٣٣ (البرتغال، باسم الاتحاد الأوروبي)؛ والصفحة ٣٦ (سويسرا)؛ و(١) S/PV.5735 (Resumption)، الصفحة ٥ (فييت نام)؛ والصفحة ٨ (جمهورية الكونغو الديمقراطية)؛ و الصفحة ١٣ (الجزائر).

(٨٠) S/PV.5735، الصفحة ٣٥.

(٨١) المرجع نفسه، الصفحة ٣٨.

(٨٢) S/PV.5735 (Resumption 1)، الصفحة ١٤.

(٨٣) S/PV.5735، الصفحة ١٥.

(٨٤) المرجع نفسه، الصفحة ٢٧.

(٨٥) S/PV.5735 (Resumption 1)، الصفحة ١٦.

(٨٦) S/PV.5735، الصفحة ٢٢.

(٨٧) المرجع نفسه، الصفحة ٢٢.

(٨٨) S/PV.5735 (Resumption 1)، الصفحة ١٣.

(٨٩) S/PV.5735، الصفحة ٩.

(٩٠) S/PV.5735 (Resumption 1)، الصفحة ٤.

(٩١) S/PV.5735، الصفحة ١٠.

مثل الجزائر عن أملة في أن يتمكن الاتحاد الأفريقي قريبا من تحسين نظامه للإنذار المبكر، وجمع المعلومات وتحليلها والوساطة^(٩٧). وأعلن ممثل البرتغال أنه يجري حاليا التفاوض على استراتيجية مشتركة للاتحاد الأوروبي وأفريقيا للعقد المقبل^(٩٨). وقال ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة إنه يعتقد أن الوقت قد حان للمجلس والأمين العام للنظر في إنشاء آلية مماثلة للجنة بناء السلام لوضع استراتيجية شاملة لمنع الصراعات بالشراكة مع المنظمات الإقليمية^(٩٩).

وأكد جميع المتحدثين تقريبا أيضا الحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية للصراعات في أفريقيا، مثل الفقر وانعدام التنمية، وانعدام الديمقراطية، وانتهاكات حقوق الإنسان، والقضايا الاجتماعية والاقتصادية، والقضايا البيئية، والتوترات الثقافية والعرقية، والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة وسوء إدارة الموارد الطبيعية، من خلال اعتماد نهج شامل. وكان من رأي ممثل بيرو أن بذل جهود وقائية فعالة في أفريقيا يجب أن يراعي الاحتياجات الأساسية للسكان^(١٠٠). وردد هذا الموقف الكثيرون الذين أكدوا أهمية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية كجزء من استراتيجية منع الصراعات^(١٠١). وأعرب ممثل قطر عن رأي مفاده أن تحليل الدروس المستفادة من التجارب السابقة للصراعات في أفريقيا

هندوراس؛ والصفحة ١٢ (الجزائر)؛ والصفحة ٢١ (غابون).

(٩٧) S/PV.5735 (Resumption 1)، الصفحة ١٣.

(٩٨) S/PV.5735، الصفحة ٣٢.

(٩٩) S/PV.5735 (Resumption 1)، الصفحة ١٨.

(١٠٠) S/PV.5735، الصفحة ٩.

(١٠١) المرجع نفسه، الصفحة ٤ (الأمين العام)؛ والصفحة ٩ (بيرو)؛ والصفحة ١٦ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ٣٤ (السودان)؛ و S/PV.5735 (Resumption 1)، الصفحة ٢٢ (غابون).

تعزيز البعثات السياسية في حالات الأزمات^(٩٢). ورحب عدد من الممثلين بإنشاء وحدة لدعم الوساطة داخل الإدارة كخطوة أولى صوب تحقيق ولايتها لمنع نشوب الصراعات^(٩٣)، واعتبر ممثل اليابان أن المهم أن تعمل الوحدة المتوخاة على تعزيز شراكتها مع المنظمات الإقليمية^(٩٤). وعلى النقيض من ذلك، يعتقد ممثل غواتيمالا أن من السابق لأوانه مناقشة الدور الذي من المحتمل أن تقوم به الوحدة حيث أن هذه الوحدة لم تُنشأ بعد وطلب إلى الأمين العام أن يشرح في تقريره المقبل للجمعية العامة الدور الذي يمكن أن تؤديه هذه الوحدة فيما يتصل بمنع نشوب الصراعات^(٩٥).

واتفق المتحدثون اتفاقا كاملا على ضرورة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ودعا معظم المتحدثين على وجه الخصوص إلى بناء علاقة أقوى وأكثر تنظيما بين المجلس ومجلس السلم والأمن بالاتحاد الأفريقي وفقا للفصل الثامن من الميثاق ورحبوا باعتماد الإطار الشامل للهيئتين في هذا الصدد^(٩٦). وأعرب

(٩٢) S/PV.5735، الصفحة ١١.

(٩٣) S/PV.5735، الصفحة ٣٦ (سويسرا)؛ والصفحة ٣٧ (كندا)؛ والصفحة ٣٩ (ناميبيا)؛ و S/PV.5735 (Resumption 1)، الصفحة ٩ (جمهورية الكونغو الديمقراطية)؛ والصفحة ١٤ (اليابان)؛ والصفحة ١٦ (بنن).

(٩٤) S/PV.5735 (Resumption 1)، الصفحة ١٤.

(٩٥) المرجع نفسه، الصفحة ٥.

(٩٦) S/PV.5735، الصفحة ٩ (بيرو)؛ والصفحة ١٣ (إيطاليا)؛ والصفحة ١٥ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ١٧ (غانا)؛ والصفحة ٢٠ (قطر)؛ والصفحة ٢١ (الصين)؛ والصفحة ٢١ (بلجيكا)؛ والصفحة ٢٣ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ٢٤ (إندونيسيا وفرنسا)؛ والصفحة ٢٧ (الكونغو)؛ والصفحة ٢٩ (البرتغال باسم الاتحاد الأوروبي)؛ والصفحة ٣١ (النرويج)؛ والصفحة ٣٤ (سويسرا)؛ والصفحة ٣٦ (ناميبيا)؛ و S/PV.5735 (Resumption 1)، الصفحة ٤ (غواتيمالا)؛ والصفحة ١١

وأشار ممثل إندونيسيا أيضا إلى أن تدابير المنع التي دعا إليها المجتمع الدولي غالبا ما تقع ضمن الولاية القضائية حيث أن معظم الصراعات في أفريقيا هي صراعات داخل الدول^(١٠٨).

وأخيرا، أشار عدد من المتحدثين تحديدا إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، التي وضعت القواعد الخاصة بالمسؤولية عن الحماية، وأكد البعض الآخر بصورة أعم أن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق السلطات الوطنية في منع نشوب الصراعات. وكان من رأي ممثل سلوفاكيا أن هذا يعني أيضا تحديد حجم الأخطار المحتملة وطلب المساعدة من المجتمع الدولي^(١٠٩). وأكد ممثل البرتغال، الذي ردد رأيه بضعة ممثلين آخرين، أنه يمكن أن تقوم المحكمة الجنائية الدولية بدور في منع استخدام القوة^(١١٠). ودعا ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى إنشاء محكمة جنائية دولية لبلده، حيث أزهقت أرواح الملايين بسبب الصراع^(١١١).

وفي نهاية الاجتماع، أدلى الرئيس ببيان باسم المجلس^(١١٢). وفي جملة ما أورده المجلس في البيان أنه:

ذكر بأن منع نشوب الصراعات لا يزال مسؤولية أولية تقع على عاتق الدول الأعضاء في المقام الأول؛

(١٠٨) المرجع نفسه، الصفحة ٢٦.

(١٠٩) المرجع نفسه، الصفحة ١١.

(١١٠) المرجع نفسه، الصفحة ٢٣ (بلجيكا)؛ والصفحة ٣٣ (البرتغال باسم الاتحاد الأوروبي)؛ و (S/PV.5735 (Resumption 1)، الصفحة ٩ (جمهورية الكونغو الديمقراطية)؛ والصفحة ١٧ (بنن)؛ والصفحة ١٩ (جمهورية ترانزانيا المتحدة).

(١١١) (S/PV.5735 (Resumption 1)، الصفحة ٩.

(١١٢) S/PRST/2007/31.

يمكن أن يكون مفيدا^(١١٣). ورأى ممثل كندا أنه ينبغي توسيع جدول أعمال لجنة بناء السلام ليشمل دولا إضافية تتعرض للخطر وأيضا مواضيع شاملة من قبيل الأطفال المتضررين بالصراعات المسلحة ودور النساء في تحقيق السلام والأمن^(١١٣).

وأكد ممثل فرنسا أن حماية المدنيين والنساء والأطفال، ومكافحة الإفلات من العقاب وانتهاكات حقوق الإنسان عوامل هامة في منع نشوب الصراعات من جديد، ورأى أن المسائل المتعلقة بالصحة وتغير المناخ تؤثر على الاستقرار في أفريقيا^(١١٤). وركز أيضا ممثل ناميبيا، الذي ردد رأيه ممثلون آخرون، على ضرورة بذل مزيد من الجهود في مجالات نزع السلاح، وتعزيز النظم القضائية، والعدالة الانتقالية والمصالحة وإصلاح قطاع الأمن^(١١٥).

وفي حين أكد ممثل غانا على ضرورة إيلاء مجلس الأمن الاهتمام للأسباب الدفينة للصراعات في أفريقيا، أشار إلى أن ذلك يثير مسألة أي المشاكل التي ينبغي للمجلس مناقشتها وأيها التي ينبغي له ألا يناقشها^(١١٦). وبالمثل، فإن ممثل قطر، الذي ردد رأيه ممثل الصين، أشار إلى أنه يجب أن يكون المجلس قادرا على التعامل مع قضايا القارة الأفريقية بشفافية مع احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية^(١١٧).

(١٠٢) S/PV.5735، الصفحة ٢٠.

(١٠٣) المرجع نفسه، الصفحة ٣٧.

(١٠٤) المرجع نفسه، الصفحة ٢٨.

(١٠٥) المرجع نفسه، الصفحات ٣١-٣٣ (البرتغال باسم الاتحاد الأوروبي)؛ والصفحة ٣٩ (ناميبيا)؛ و (S/PV.5735 (Resumption 1)، الصفحة ٨ (جمهورية الكونغو الديمقراطية).

(١٠٦) S/PV.5735، الصفحة ١٧.

(١٠٧) المرجع نفسه، الصفحات ١٩ و ٢١ على التوالي.